المراكز البحثية وصنع السياسة في العراق

Think Tanks and Policy- making in Iraq

أ.م.د. زهير خضير عباس الزبيدي
جامعة واسط– كلية القانون

الملخص :–

يعد البحث العلمي من أهم النشاطات التي يمارسها العقل البشري، فمن المعروف أن تقدم الأمم ونهضتها الحضارية مرهونة برعايتها واهتمامها به وبتطبيقاته، ومن هنا، فإن هذه الأهمية للبحث العلمي تتطلب الاهتمام بمؤسساته وأدواته ، ومن أهمها مؤسسات ومراكز البحث العلمي، لما لها من دور أساس في عملية النهضة والتنمية الشاملة والفاعلة ، وقد ارتفعت وتيرة الاهتمام بمراكز الدراسات والبحوث أو مراكز صنع القرار ((Think Tanks حتى أضحى وجودها مؤشرا من مؤشرات القوة ودليلا على اهتمام الدول والجماعات بتطوير البحث والمعرفة ، باعتبارها إحدى أدوات النهوض الحضاري الثقافي وإحدى روافد التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .وقد أصبح للمراكز البحثية دوراً هاما ورائداً في قيادة السياسات العالمية خاصة في الدول العظمى ، وصارت أداة رئيسة لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية الفعالة ، فدخلت على خط المساهمة في صنع القرار وبناء الاستراتيجيات وأصبح الاستغناء عنها أمرا مستحيلا ، وهي جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي التنموي في العديد من البلدان المتقدمة ، كما أنها ارتقت إلي مكانة أصبحت فيها أحد الفاعلين الرئيسيين في رسم التوجهات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية للدول بشكل عام وأحد المؤثرين فيها .

الكلمات المفتاحية : المراكز البحثية – صنع القرار – الإستراتيجية .

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Wasit University / College of Law
Think Tanks and Policy- making in Iraq

Abstract:

research is one of the most important activities practiced by the human mind . It is Scientific well known that the progress of nations , their civilization renaissance

role in leading global policies, especially in the great countries , they have become a major tool for the establishment of many effective strategic projects , they entered the line of participation in decision-making , building strategies, dispensing with them became impossible , as they have become an integral part of the development political landscape in many developed countries, they have risen to a position in which they have become among the main actors in drawing the political, social, economic, and educational orientations of the countries in general, and one of those influencing them..

Key words: research centres - decision-making - strategy

depends on their care , to its institutions and tools, the most important of which are scientific research institutions interest in it and its applications. Hence, this importance of scientific research requires paying attention and centres, because of their essential role in the comprehensive , effective renaissance and development process . The pace of interest in studies and research centers or decisiona-mking centers (Think Tanks) has increased until their presence has become an indicator of power and evidence of the interest of states and groups in developing research and knowledge, as they are among the tools of cultural civilization , one of the tributaries of political, economic and social development. Research centres are playing an important and pioneering

المقدمة :-

تعد مراكز الأبحاث في دول العالم المتقدم القناة الأولى لرفد صناع القرار السياسي بكل المعلومات والأولويات المهمة للوصول إلى أفضل البدائل ، فهي آلية من آليات صنع القرار في العالم المتقدم ، نظرا لما تقدمه لصناع القرار من آراء وأفكار تتمحور حول معالجة القضايا الأساسية ، وهي من مصادر تطوير المعارف الإنسانية ، وتحقق التنمية المستدامة ، والتمايز المعرفي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فضلاً على أنها تولد الإبداع والابتكار، الذي يحقق الشراكة المجتمعية بجوانبها المادية، والإنسانية ، والإمكانات المتوافرة لخدمة المجتمع وحل مشكلات ه، وإثراء المعرفة بأنماطها المختلفة ، لقد أصبح إنشاء المراكز البحثية أمراً في غاية الأهمية، وضرورة من ضروريات الحياة ، فهي تعد من المرتكزات الأساسية لتطوير المجتمعات، والأمم والدول المتقدمة التي ترجع إليها في حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، وفي ذات الوقت تتكفل بإنشاء وتطوير المشاريع السياسية

والإستراتيجية التي تخدم المصلحة الوطنية العليا للبلاد ، وتضم هذه المراكز البحثية مجموعة من الباحثين الأكفاء والمتخصصين في شتى المجالات المهمة ، والتي تخدم القضايا الملحة للدولة . وفي العراق الذي يعد حديث العهد بالديمقراطية ، لا يتم الاهتمام بالمراكز البحثية بالشكل المطلوب ، رغم أن وجودها ضروري لإظهار عدم تركز السلطة والنفوذ والقوة بيد واحدة ، ويمكن القول بان العراق يقف على أعتاب المرحلة الأولى لتأسيس المراكز البحثية متأخرا بذلك عن أقرانه من الدول المحيطة به ، وسبب ذلك هو تراجع الأوضاع السياسية التي رافقت تأسيس الدولة العراقية الحديثة بعد عام ٢٠٠٣، إذ لم يتسنى للعراق إيجاد البنى التحتية التي تساعده على الشروع بهذا العمل ، كما أن الظروف المجتمعية لم توفر المقدار الكافي من المعلومات التي تبنى في ضوئها مثل هذه المراكز البحثية .

الأهمية :-

تكمن الأهمية في تقديم دراسة متكاملة ذات بعدين نظري ، يتم السعي فيه إلى رصد واقع ومعوقات البحث العلمي في المراكز البحثية وكيفية إزالتها أو التخفيف منها، وعملي ، لتكون تلك المراكز بمثابة مرجع أساس يقدم رؤية كاملة عن دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي وتحقيق الأمن الوطني والاجتماعي والاقتصادي في العراق .

الهدف :-

هدف البحث يتلخص في معرفة دور المراكز البحثية في إعداد وصنع السياسات الإستراتيجية العامة التي تساهم في تأسيس الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، والبحث عن رؤية مستقبلية لغرض تفعيل ثقافة التواصل بين المؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث ، مما ينعكس بصورته الإيجابية على ثقافة المجتمع ، فضلا عن النهوض بواقع البحث العلمي لخدمة المعرفة والتقدم العلمي.

الإشكالية:-

تنطلق إشكالية البحث في انعدام وجود مراكز الأبحاث العتيدة في العراق لأسباب عدة ، مما يؤثر على طريقة صنع القرار السياسي ، ويضعف من دور مراكز الأبحاث وصنع القرار ، إذ يعد وجود مراكز للبحث العلمي في أي دولة مؤشر على تقدم الحياة المعرفية والبناء المؤسسي فيها، بشرط أن تأخذ دورها في محيطها الذي تعمل فيه ، فوجودها لوحده لا يعني قدرتها على التأثير، لذا هناك بعض الدول تنشط فيها هذه المؤسسات فتترك تأثيرها الواضح على المعرفة الإنسانية، ودول أخرى المؤسسات بها تكون هامشية وضعيفة ومحدودة التأثير.

الفرضية :-

تنطلق فرضية البحث من قاعدة : (أنه إذا وجدت المراكز البحثية القوية والمؤثرة على

اختلافها ، فان ذلك سيعد مصدر قوة لإثراء صناع القرار بالخيارات الصائبة التي ستعمل بشكل ايجابي على حل أزمات المجتمع) .

المنهجية :-

تم في هذا البحث الاعتماد على واحد من المناهج العلمية المهمة وهو منهج التحليل النظمي فضلا عن المنهج التاريخي ، لغرض بحث سير العمل في مراكز صنع القرار واستعراض بدايات وجودها . وسيتم اعتماد التقسيم التالي في بيان هيكلية البحث وهي :-

المبحث الأول :- المراكز البحثية .. النشأة والأهمية .

المبحث الثاني :- حجم الفاعلية والتأثير للمراكز البحثية .

المبحث الثالث :- توظيف المراكز البحثية في العراق .

الخاتمة .

المبحث الأول :- المراكز البحثية .. النشأة والأهمية .

تعرف المراكز البحثية بأنها : تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين تعكف على دراسة معمقة ومستفيضة لتقدم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياستهم بناء على هذه المقترحات في مجالات مختلفة . ( ) كما تعرف المراكز البحثية بأنها : تلك المعاهد المنظمة التي يتحدد هدفها بإجراء أبحاث مركزة ومكثفة، وتعمل على تقديم الحلول والمقترحات للمشكلات وبخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية، أو ما يتعلق بالتسلح . ( ) ويعرفها هوارد. ج. وياردا * فيصفها بأنها عبارة عن : مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، ولا تقدم مساقات دراسية ، بل هي مؤسسات غير ربحية ، وإن كانت تملك منتجاً وهو الأبحاث ، وهدفها الرئيس البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات ، وهي تقديم معرفة معمقة للمسائل ، وتوفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة ، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس . ( ) أما الموسوعة المجانية ويكيبيديا فتعرفها بأنها : أية منظمة أو مؤسسة تدعي بأنها مركز للأبحاث والدراسات أو كمركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة ، أيّ منظمة أو مؤسسة تدعي أنها مركز للأبحاث والدراسات، أو مركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة ، وتعرّفها مؤسسة راند للأبحاث بأنها: تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات

التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية، أو ما يتعلق بالتسلح . ( ) ويعرفها بعض الكتاب بأنها : أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص . ( ) وهناك تعريف آخر تعد مراكز الأبحاث بأنها : تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة وتقديم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية أو ما يتعلق بالتسليح . ( ) وثمة اتفاق على تعريف المراكز البحثية بأنها: كيانات ذات توجه بحثي ولا تهدف لتحقيق الربح كما وانه ليست لديها أية انتماءآت حزبية وان كان هذا لا ينفي كونها ذات خلفية إيديولوجية هدفها الأول ممارسة التأثير على الرأي العام والسياسات العامة . ( ) إذن مراكز الأبحاث هي عبارة عن : كيان ، مجموعة ، مؤسسة ، معهد ، هيئة (حكومية أو غير حكومية) وظيفتها القيام بإجراء الدراسات و البحوث العلمية المركزة و المعمقة و محاولة إيجاد الحلول للمعضلات المتعلقة بمواضيع ذات طابع اجتماعي سياسي أو قضايا الإستراتيجية السياسية أو القضايا المتأثرة بالتطورات العلمية و التكنولوجية و القضايا العسكرية . ( )

إن البداية الحقيقية لمراكز الأبحاث كانت لغرض إنتاج الأفكار، وتناول الموضوعات العلمية وكان الساسة يستفيدون منها، لكن الوضع تطور خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وبالتحديد أوائل القرن التاسع عشر ، إذ ظهرت مراكز الأبحاث المستقلة عن الجامعات، وكان تسخير الأبحاث فيها لخدمة السياسة، وكانت باكورة هذا التوجه تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ببريطانيا سنة ١٨٣١ ، وبعده الجمعية الغابية سنة ١٨٨٤ ، ثم توالى ظهور مراكز أبحاث أخرى في أماكن عدة منها في الولايات المتحدة الأمريكية مثل معهد راسل للحكمة، ومركز بروكنز الذي أسس سنة ١٩١٤ ، وبعد هذا بدأت تستقل مراكز الأبحاث، وأصبحت متعددة الوظائف كل بحسب اختصاصه، لكن بقيت لها صفة الريادة والقيادة في العالم حتى أصبح بعضها يسمى بالمراصد الفكرية وهي التي توجه العالم الآن .( ) وحتى الأربعينات من القرن العشرين فان أغلبية مراكز البحث عرفوا باسم المؤسسات أو مراكز الدراسات والأبحاث ، ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية استخدم عبارة صندوق العقل . ( )

وهناك من يربط نشأتها مع تأسيس الجمعية الفابية البريطانية التي تعنى بدراسة التغيرات الاجتماعية عام ١٨٨٤، وبصرف النظر عن البداية التاريخية لنشوء هذه المراكز، إلا إنه

مع مطلع القرن العشرين ازدادت أعداد مراكز البحوث، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم أسس معهد كارنيغي للسلام الدولي عام ١٩١٠، ثم معهد بروكنغز في عام ١٩١٦، ومعهد هوفر عام ١٩١٨، ومؤسسة القرن عام ١٩١٩، والمكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد عام ١٩٢٠، ومعهد غالوب في عام ١٩٢٠، أما في بريطانيا فتأسيس المعهد الملكي للشؤون الدولية عام ١٩٢٠، وفي فرنسا تم تأسيس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية عام ١٩٧٩، وفي ألمانيا تم تأسيس الأكاديمية الألمانية للسلام عام ١٩٣١ واستمرت حركة تأسيس هذه المراكز بالتصاعد لاسيما خلال عقود الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي، إذ تم في أمريكا في هذا الوقت تأسيس معهد انتربرايز عام ١٩٤٣، ومؤسسة رائد عام ١٩٤٥، ومعهد دراسات الشرق الأوسط عام ١٩٤٨، ومركز فض النزاعات عام ١٩٥٦، وفي لندن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية عام ١٩٥٨، وفي السويد معهد ستوكهولم لأبحاث السلام عام ١٩٦٦، وانتشرت ظاهرة تأسيس المراكز عبر الغرب ومنه إلى العالم حتى وصلت ذروتها في عام ١٩٩٦، بمعدل ١٥٠ مركزا تم تأسيسها سنويا . ( )

أما الدول العربية ، فقد كان مركز البحوث والدراسات التابعة لجامعة الدول العربية الذي أسس عام ١٩٥٢ أول مركز للبحوث في العالم العربي، ثم تبعه في التأسيس المركز القومي للبحوث بالقاهرة عام ١٩٥٦ ، تلاهما إنشاء مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية عام ١٩٦٨، ثم مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٧٥، ومركز الإنماء العربي في طرابلس عام ١٩٧٦، ومنذ ذلك الحين تزايد إنشاء مراكز البحوث والدراسات إلى أن وصلت إلى أكثر من (٦٠٠) مركز بحثي مقابل (١٥٠٠) مركز في فرنسا، (١٨٥١) مركزاً في الولايات المتحدة، وتنوعت المجالات البحثية التي اشتغلت بها هذه المراكز إلى التاريخ، العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، والاجتماعية والأمنية . ( )

وقد تكون هذه المراكز ذات صفة عالمية أو إقليمية ، إلا أن معظم المراكز البحثية المقامة في الدول هي مراكز نوعية متخصصة تهتم بمعالجة المشكلات والحاجات الخاصة للجهات التابعة لها ، فقد تكون هذه المراكز البحثية تابعة لمؤسسات اقتصادية كبيرة حكومية أو أهلية هدفها معالجة المشكلات التي تواجهها أو تطوير منتجاتها أو خدماتها أو إيجاد خطوط أنتاج وأساليب عمل جديدة لزيادة كفاءتها وفعالياتها ، أو قد تكون المراكز البحثية تابعة لوزارات محددة مثل وزارة الدفاع لأجراء البحوث والدراسات العسكرية ووزارة العمل والشؤون

الاجتماعية لأجراء بحوث متخصصة في مجال عملها وهكذا . ( )

على عكس المراكز البحثية غير الحكومية، فإن نشأة المراكز البحثية الحكومية كانت قديمة للغاية إذ يشير بعض الخبراء إلى أنها تعود ل ٤٠-٥٠ سنة مضت، ومع الوقت أصبح عدد المراكز البحثية الحكومية في عموم الوطن العربي في تزايد كبير، إذ أن معظم القطاعات الحكومية تقريبا بها مراكز بحثية مرفقة بها ، وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك مركز بحوث الشؤون الاجتماعية، ومركز بحوث الطاقة المتجددة، ومعهد التخطيط الوطني، ومعهد البحوث الصناعية وغيره فضلا عن وجود مراكز بحثية حكومية قائمة ومستقلة بذاتها لعل أشهرها مجلس التخطيط الوطني ومجلس التطوير الاقتصادي . ( )

ونرى كباحثين أن العراق لم يكن فاعلا في السنوات الأولى من تأسيس المراكز البحثية قياسا بالدول المجاورة له ، وقد يعود ذلك إلى طبيعة الأنظمة السياسية التي حكت العراق والتي كانت مسيطرة على السلطة ، وتعد نظما مركزية تؤمن بمبدأ التفرد ولا تؤمن بمبدأ المشاركة في الحكم ، ثم أن هناك العامل الاجتماعي والذي ينطلق من قاعدة جماهيرية تميز بها المجتمع العراقي دون غيره ، وتتمثل بالرغبة في البقاء بعيدا عن السلطة وأجهزتها القمعية وعدم الإدلاء باي رأي مخالف للسلطة.

إن خطط التنمية تحتاج إلى مشاريع بحث وطنية متكاملة طويلة الأجل بعيدة عن المعالجات الجزئية وهذا يتطلب جهد جماعي وتخطيط دقيق وإدارة فعالة وعمل ضمن فريق من التخصصات ، هذه الأمور كلها دفعت الدول إلى أنشاء مؤسسات متخصصة ترعى عملية البحث العلمي ، فظهرت مؤسسات البحوث أو مراكز الأبحاث والتي تضم في محتواها عنصرين أساسيين :- أولهما البيئة العلمية ، وثانيهما :- العاملون فيها ويقصد بالبيئة العلمية الأبنية والمرافق والمختبرات المتخصصة والمكتبات والتشريعات والمخصصات والحوافز الاقتصادية والاجتماعية أما العاملون في البحث فهم العنصر الأساس في مراكز الأبحاث وتساعدهم طاقات بشرية أخرى . ( )

المبحث الثاني :- حجم الفاعلية والتأثير للمراكز البحثية .

أن مراكز الأبحاث ليست مجرد مراكز لتجميع المعلومات، ولكنها مراكز لإنتاج الأفكار، وعملية صنع الأفكار لا تتم لذات الأفكار؛ فالفكر له علاقة حتمية بالواقع وما ليس له تأثير في الواقع فلا قيمة له . فغاية مراكز الأبحاث إذن ليست مجرد صناعة

الفكرة بل إيجاد السبيل لإنزالها، وتطبيقها، وقياس مدى فاعليتها في شتى مجالات الحياة، أن الدور الذي تنهض به مراكز الأبحاث في المجتمعات الديمقراطية هو أساس النهوض الحضاري للمجتمعات، والتخطيط الاستراتيجي، والعمل العلمي الممنهج المبني على أسس وخطى منتظمة محددة المسار، واضحة الهدف، منتظمة في نسقها، واقعية في طرحها، وعملية في معالجتها للمواضيع قيد البحث أهمية قصوى في المساعدة في صنع الاستراتيجيات بصورة أفضل وذلك بفضل ما تؤمنه من منافع عديدة . ( )

ولكي نطلع بشكل دقيق على حجم وفاعلية مراكز الأبحاث في كل دو العالم فعلينا في البدء أن نطلع على أنواع مراكز البحوث ، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٣ يصنف مراكز البحوث إلى :- ( )

١-مؤسسات الفكر والرأي المستقلة للمجتمع المدني والمؤسسة على أنها منظمات غير هادفة للربح .

٢-معاهد بحوث السياسات الموجودة داخل جامعة ما أو تابعة لها .

٣-مؤسسات الفكر والرأي التي تؤسسها الحكومة أو ترعاها الدولة .

٤-مؤسسات الفكر والرأي التي تؤسسها شركة أو تكون تابعة لنشاط عمل ما .

٥-مؤسسات الفكر والرأي التي ينشئها حزب سياسي أو مرشح حزب سياسي .

ويبدو تأثير وفاعلية المراكز البحثية مهما من خلال أدوارها المتمثلة التي تقوم بها على نطاق واسع منذ بدايات ظهور تلك المراكز ، وهي : - ( )

١. صنع الاختيارات المتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها، ويترتب على ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية يمكن لصناع القرار في الدولة أن يحددوا اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ضوئها . ( )

٢.وسيلة لتصنيع العلماء والباحثين باعتبارها ورشة للتدريب والتقاط الخبرة وهذه هي واحدة من المهام المستجدة التي أضيفت لمراكز الأبحاث في الربع القرن الأخير . ( )

٣.صنع الاستراتيجيات بصورة أفضل وذلك بفضل ما تؤمنه من منافع متعددة .

٤.المساعدة في صنع القرار أو ترشيد صنع القرار.

٥. اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها ، وبذلك تؤدي مراكز الدراسات الإستراتيجية وظائف الإنذار المبكر والاستعداد المبكر للمستقبل للتحكم فيه أو على الأقل للمشاركة في صنعه .

٦.اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق لنا ما نصبوا إليه تنمية شاملة سريعة ومتواصلة .

٧.إحاطة الباحثين بكل ما يجري من تطورات ومستجدات في العلوم التي تخصهم إلى جانب توفير الأبحاث والمجلات العلمية الحديثة التي تخصهم وكذلك الأقراص الليزرية والبرمجيات والوثائق ذات الصلة بعملهم ، كذلك تلجأ المراكز البحثية عادة إلى عقد الندوات والحلقات النقاشية والمؤتمرات والتي غالبا ما تكون موجهة ومعد لها مسبقا والتي تتطلب من الباحثين والمشاركين المناقشة والحوار والنقد وإيجاد الحلول للمشاكل والعقبات مما ينمي ذلك خبرات الباحث ومهاراته .( )

٨. أهمية مراكز الدراسات لأجل استيعاب المرحلة ومواكبة التغيير الكبير في المعارف والتكنولوجيا واتجاهات العمل والأسواق، وتحظى المراكز البحثية بأهمية كبيرة في رسم وصناعة السياسات في العالم. ( )

٩.توفير المعلومات إذ تقوم هذه المراكز بتوفير المعلومات اللازمة لصانع القرار السياسي كما أنها في بعض الأوقات تقدم بعض الدارسات القيمة التي تساعد صانع القرار في اتخاذ القرار بشان قضية معينة أو بموقف ضد دولة معينة إذ أن هذه المراكز تضم العديد من الخبراء والمتخصصين والذين يقدمون العديد من البدائل والوسائل و الاستراتيجيات التي تساعد صانع القرار السياسي . ( )

١٠. تؤدي مراكز الدراسات الإستراتيجية وظائف الإنذار المبكر، والاستعداد المبكر للمستقبل، للتحكم فيه، أو على الأقل للمشاركة في صنعه.

١١.تنهض هذه المراكز بدور إضافي كمنظمات غير حكومية ناشطة في قضية معينة ، فمثلاً: مجموعة الأزمات الدولية تقوم بنشر شبكة من المحللين في بؤر التوتر في العالم لرصد الأوضاع السياسية المتفجرة، وتقوم بوضع توصيات مبتكرة ومستقلة من أجل إيجاد ضغط عالمي لإيجاد حل سلمي لها .

١٢. تقوم هذه المراكز بدور الوسيط في حل النزاعات الدولية ، فعلى سبيل المثال يسعى معهد السلام الأمريكي إلى ترتيب حوارات ومفاوضات غير رسمية بين أطراف متنازعة، ويقوم بتدريب المسؤولين الأمريكيين للتوسط في حل النزاعات المستعصية .

وتعاني مراكز الأبحاث والدراسات في العراق والعالم العربي من مجموعة من الإشكالات، أهمها :- ( )

١- الحذر المفرط من الانفتاح بسهولة على الأفكار الجديدة، القادمة من خارج محيط الإشراف والإدارة المباشرة للمسؤولين وصناع القرار.

٢- ضعف الشراكة التفاعلية بين مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة والمستقلة مع

مختلف القطاعات الحكومية، بما فيها المؤسسة السياسية .

٣- ضعف الإمكانيات والقدرات التسويقية للإنتاج المعرفي والنشر العلمي الذي يصدر عن بعض مراكز الأبحاث والدراسات العربية .

٤- ارتباط مراكز الأبحاث والدراسات بوظائف غير علمية، كأن تكون غطاء للعمل السياسي من قبل بعض صناع القرار، أو كمؤسسات وظيفتها التبرير للسلطة قراراتها السياسية .

٥- ضعف ثقافة التأسيس المنهجي لدى الكثير من المسؤولين والإدارة العليا .

٦- غياب وجود قواعد بيانات عربية إلكترونية تشكل مصدراً أساسياً لإعداد الدراسات والأبحاث العلمية .

وبعد عام ٢٠٠٣ ورغم تمتع العراق وبشكل رسمي بنظام ديمقراطي برلماني إلا أن المراكز البحثية لا تزال بعيدة عن المشاركة بشكل فاعل في صنع القرار السياسي ، فالوسط السياسي العراقي متأثر بالمنهجية الحزبية ، وحذر في التعامل مع البيئة الخارجية ، ولا يرغب في هيمنة قطاعات متعددة على قراره السياسي .

المبحث الثالث :- توظيف المراكز البحثية في العراق .

إن أغلب عمل مؤسسات مراكز الأبحاث إنما هو إعداد ونشر الدراسات والبحوث الخاصة بمختلف جوانب نشاطات المجتمع والدولة ذات الطابع الحساس والاستراتيجي ، لذلك يكون نشاطها بتماس مباشر مع مؤسسات السلطة ودوائر صنع القرار المختلفة وبالتالي فمن البديهي أنها تتبادل وهذه المؤسسات المعلومات والحقائق باعتبارها الخامات والمصدر الأولي الأساس الذي ستجري عليه عمليات التحليل والتفكيك والتركيب وما تتبني عليه البحوث والدراسات التي ستعود كمخرجات ومنتجات تقدمها مؤسسات مخازن التفكير إلى الجهات المعنية لتستفيد منها . ( ) ولا يخفى على أي مثقف ومطلع، ما لمراكز الأبحاث والمؤسسات الثقافية والعلمية من دور في نقل البلدان التي ترعاها بشكل ممنهج ومبرمج من مرحلة تطور إلى أخرى، وبقفزات نوعية كبرى على مختلف الصعد؛ لما لهذه المراكز والمؤسسات من فاعلية وأثر في تقدم الشعوب ورقيها، والتاريخ خير دليل على هذا . ( )

إن مراكز الأبحاث بشكل عام دور هامه وتكتسب أهمية كبيرة من ضرورة وجودها من الحاجة لها ومن مقتضيات الضرورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية ، بإعتبارها الطريقة لإيصال المعرفة المتخصصة من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة

تضاعف الوعي لدي صانع القرار وتساعده على إتخاذ القرارات السياسية السليمة والصائبة ، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العملي النظري، ولكنها لم تأخذ مكانتها الحقيقية بعد في العراق كما في الدول الغربية المتقدمة .

وهذه المراكز تمارس دورها في التأثير على صناع القرار، أو صياغة السياسات العامة من خلال عدة أشكال أو وسائل بعضها مباشر وبعضها غير مباشر، بعضها يكون له تأثيره على المدى البعيد، وبعضها يكون تأثيره على المدى القصير، مثل :- ( )

١- الأنشطة العلمية التفاعلية مثل عقد المؤتمرات، الندوات ورش العمل حول قضايا تقع ضمن القرار السياسي سواء في الحاضر أو المستقبل .

٢- الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة ، وعادة تكون هذه الحلقات بين كبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق من الخبراء المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا بعينها أو إعداد سياسات عامة.

٣- دورها كوسائل للإعلام من خلال اللقاءات التي تجريها وسائل الإعلام مع خبراء وعاملين في مراكز الدراسات والبحوث للاطلاع على آرائهم وتحليلهم العلمي للقضايا السياسية المختلفة.

٤- المشاركة في النشاط العام ، مثل مشاركة الخبراء في الأنشطة العامة عن طريق إلقاء محاضرات أو ندوات جامعية أو في الساحات الثقافية .

٥- المشاركة في النشر العلمي والمؤلفات العلمية والدوريات المتخصصة .

ويفتقر العراق تحديدا إلى وجود مراكز بحثية متطورة تساعد في صنع القرار السياسي ويعود ذلك إلى مجموعة من المشاكل الإدارية ، وبعدها عن دائرة صناع القرار ، فضلا عن قلتها عموما ، وعدم تقبل صناع القرار لفكرة وجود هيئة استشارية متمثلة بالمراكز البحثية تشاركهم في عملية صنع القرار ، ومن المهم أيضا أن نذكر أن البيئة الديمقراطية في العراق لا تزال قيد التطوير ، فمتى ما تطورت هذه البيئة شهد العراق أيضا تطورا في مراكز الأبحاث والفكر ، فهذه المراكز تعنى بالسياسات العامة وهي تقوم بتقييم واختبار مدى صحة الأفكار التي تشكل أساس السياسات ، كما أنها تقوم بالعمل على تطوير الأفكار التي يمكن على أساسها صياغة السياسات المستقبلية وهذا الأمر لا زال غير واضح تماما في العراق ، بالرغم من علم صانعي القرار في العراق بأن دور مراكز الأبحاث قد صار مركزيا ومهما لأنها أصبحت المصدر الرئيس للمعلومات والخبرات لصانعي السياسات ، ففي السياسة لا تترجم المعلومات إلى قوة ونفوذ إلا إذا قدمت بالشكل الصحيح وفي الوقت الصحيح

وهذه العبارة تختصر مهمة مراكز الأبحاث التي تزايدت أعدادها بشكل مطرد وتعزز نفوذها ودورها في التأثير على مجريات السياسة .( )

إن وجود مراكز الأبحاث هو نتاج طبيعي لتواجد الأنظمة الديمقراطية التي عملت على تأسيس قاعدة قوية من المعلومات المستندة إلى نظام مؤسساتي راسخ ، وبالتالي فهي عبارة عن تزاوج ثلاثة عناصر أساسية ، والملاحظ أن هذه العناصر الثلاثة غير واضحة المعالم في العراق الحديث الذي خرج من عدة حروب إقليمية أدت إلى إضعاف هيكلية الدولة ، وهي :- ( )

١- الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي .

٢- عدم وجود أسس حزبية صارمة .

٣- المعونات المالية المتدفقة من المنظمات ذات التوجهات الإيديولوجية المختلفة .

إذن يتضح لنا أن الرؤية المستقبلية للمراكز البحثية هي عبارة عن بلورة لأفكار الباحثين وتنظيمها، كما أنها تعمد بالاطلاع على التطورات والمتغيرات المتسارعة في الدول الأخرى، والاستفادة من تجاربها للإفادة من واقع المراكز البحثية في تلك الدول وبالتالي مواكبة الحركة الفكرية والبحثية التي تتبناها الدول المتقدمة ، ولكي يصل العراق إلى مرحلة متقدمة في الاستفادة من مراكز الأبحاث فعليه أولا أن يكون مستقرا في بنيته السياسية والأمنية وقادرا على معالجة المشاكل التي أثرت بشكل كبير على بنيته الاجتماعية لكي يكون قادرا على تفعيل المؤسسات البحثية بشكل اكبر وأكثر وضوحا .

الخاتمة :-

إن المؤسسة السياسية في العراق لم تقدم أي تطور ملموس على صعيد جعل مراكز الأبحاث جزءا لا يتجزأ من آلية صنع السياسة في العراق . ويمكن القول أن العراق ما زال بحاجة ماسة إلى المزيد من الوقت والخبرة لتأسيس مجموعة متقدمة من مراكز الأبحاث والفكر التي تساعد على رفد صانع القرار العراقي بما يحتاجه من معلومات ، وهذا الأمر مرتبط بشكل وثيق بنجاح التجربة الديمقراطية في العراق . إن الاستفادة لازالت محدودة بسبب البيروقراطية وعدم التنسيق مع الوزارات ودوائر صنع القرار. ويحتاج العراق إلى تفعيل دور المراكز البحثية بشكل أكبر وإنشاء قاعدة بحثية ، مع عقد ورش ومناقشات بحث علمية تجمع بين الباحثين والمتخصصين في كافة المجالات ، نشر الوعي الثقافي في مؤسسات الدولة عن أهمية المراكز البحثية ، وتأهيل باحثين قادرين على تناول مختلف القضايا والظواهر من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لها.